

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨١٨**

الخميس ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوخوف
	أذربيجان	السيد حسينلي
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث
	فرنسا	السيد بيرتو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هيندري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/554)

1243994 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2012/554)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار وغينيا - بيساو وموزامبيق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو بلجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/554، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعرض تقرير الأمين العام (S/2012/554) عن التطورات في غينيا بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ستركز إحاطتي الإعلامية على التطورات الرئيسية في البلد منذ صدور التقرير، وعلى التحديات الرئيسية المتعلقة باستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

كما يدرك أعضاء المجلس، ينقسم الرأي العام الوطني والدولي حول الترتيبات الانتقالية الحالية في غينيا بيساو. فالبلد منقسم سياسيا بين مَن يدعمون الحكومة الانتقالية، وتحديداً حزب التجديد الاجتماعي، والجيش، والمرشحون الخمسة الذين شاركوا في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٨ أيار/مارس، ومنتدى الأحزاب السياسية المعارضة، من جهة، ومن جهة أخرى مَن لا يعترفون بالسلطات الانتقالية، وخاصة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، والجبهة المناهضة للانقلاب. هذا الانقسام واضح أيضا في المجتمع المدني في غينيا - بيساو المدني، ويمكن أن يتفاقم أكثر إنْ لم تدخل الأحزاب في حوار لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق السياسي.

علاوة على ذلك، ظلت الجمعية الوطنية في حالة شلل منذ الدورة البرلمانية الرابعة التي بدأت في ٢٩ حزيران/يونيه، ويرجع ذلك إلى وجود خلافات بين أعضاء البرلمان على جدول أعمال الدورة. فقد اعترض رئيس مجلس النواب المؤقت، إبراهيما صوري ديالو، وحزبُه حزبَ التجديد الاجتماعي، على الاقتراح الذي تقدم به الحزب الأفريقي بإدراج انتخاب رئيس جديد ونائب أول جديد على جدول الأعمال، وذلك تمشيا مع التوصية الصادرة في ٣ أيار/مايو من رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وقد خلق هذا حالة من الجمود أدت إلى تعطيل الدورة. وفي مذكرة عامة صدرت في ٢٠ تموز/يوليه، ذكرت اللجنة الدائمة للمكتب

السياسـي للحزب الأفريقي أن على الرئيس المؤقت للبرلمان أن يسـمح لأعضاء البرلمان بالتصويت على جدول أعمال الدورة البرلمانيـة، حسـبما تقتضيه قواعد وإجـراءات النظام الداخلي للجمعية الوطنية، من أجل وضع حد للجمود في البرلمان.

وفي محاولـة للتواصل مع المجتمع الـدولي الممثل في غينيا بيسـاو، دشـنت الحكومة الانتقالية في ١٢ تموز/يوليه منتدىً نصـف أسـبوعي تناقش فيـه الحكومة مع الشـركاء الدوليين المسـائل المتعلقـة بالعمليـة الانتقاليـة. وأبرز رئيـس الوزراء الانتقـالي، روي دوارتي دي بـاروس، الذي افتتح الاجتماع، ضرورة أن يدعم الشـركاء الدوليون جهود الحكومة الانتقالية لتنفيـذ ولايتها، بما في ذلك إجراء عملية التسـجيل البيومتري للناخبـين المقـررة في الفتـرة من ١٥ آب/أغسـطس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، ومحاكمة المسـؤولين عن الاغتيالات السياسية في عـام ٢٠٠٩، وعقد المؤتمر الوطـني الذي طال انتظاره. في ١٩ تموز/يوليـه، أعلن الرئيس الانتقالي نهامادجو في مقابلةٍ أن الانتخابات العامة ستجرى في أبريل/نيسان ٢٠١٣.

علـى السـاحة الدوليـة، ما برح شـركاء غينيا بيسـاو منقسـمين حول العملية الانتقالية الحالية. في يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيـه، حضـر الرئيس الانتقـالي نهامادجـو الدورة العادية الحادية والأربعين لرؤسـاء الدول والحكومات بجماعة الإيكواس في ياموسـوكرو بكوت ديفوار. وأقر قادة الجماعة في بيانهم الختامي عقب الاجتماع الهيئات الانتقالية التي أنشئت في غينيـا - بيسـاو، ودعـوا المجتمـع الـدولي إلى الاعتراف بالحكومة الانتقالية ودعمها. كما قرروا تعليق الجزاءات العامة المفروضـة على غينيا - بيسـاو، وحثوا جميع الأطراف الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني على العمل معا للتوصل إلى تشكيل حكومة تتسم بالشمول حقاً من أجل ضمان الانتقال التوافقـي. علاوة على ذلك، حض قـادة الجماعة الاقتصادية الرئيس الانتقالي ورئيس الوزراء على تكثيف جهودهما لإجراء الانتخابات الرئاسـية خلال الفترة الانتقالية. وأخيرا، أصدروا توجيهـاً لمفوضية الجماعة الاقتصادية بـأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتكثيف المشـاورات مع شـركاء غينيا بيساو من أجل حشد توافق دولي على العملية الانتقالية.

بعد ذلك بوقت قصير، أصدر الاتحاد الأفريقي، في أعقاب اجتماع لمجلس السلم والأمن في أديس أبابا في ١٤ تموز/يوليه، بيانـا حث فيه الجماعة على مواصلة جهودها، بالتعاون الوثيق مع الجهـات الفاعلة الدولية الأخرى ذات الصلة - لا سـيما جماعـة البلدان الناطقـة باللغة بالبرتغاليـة، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي - من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بعودة النظام الدسـتوري في غينيا - بيسـاو. ورحب أيضا بالمشـاورات الجاريـة من أجل الإسـراع بعقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو.

وأصـدرت جماعة البلـدان الناطقة باللغـة البرتغالية، من جانبهـا، بياناً في ١٩ تموز/يوليه عقب اجتماع مجلس وزرائها في مابوتو، بموزامبيق، جددت فيه تأكيد اعترافها بالسـلطات المقالـة في غينيـا - بيسـاو. كما كررت دعوتها إلى اسـتعادة النظام الدستوري اسـتعادة كاملة وإكمال عملية الانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو. كما دعت الجماعة إلى التنسيق الوثيق بـين الاتحاد الأفريقي والجماعـة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والجماعة بالبرتغالية، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل إقامة شـراكة تحقق الاستقرار في البلاد. وتعهدت بالعمل على عقد اجتماع رفيع المسـتوى لوضع إسـتراتيجية شـاملة ومتكاملة تهدف إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

بناءً على دعوة من الجماعة البرتغالية، مثّل الرئيس المؤقت المخلوع رايموندو بيريرا غينيا بيساو في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بالجماعة بالبرتغالية في ٢٠ تموز/يوليه في مابوتو. وذكـر رئيس المفوضية الأوروبية، خوسـي مانويل باروسـو، الذي حضر مؤتمر القمة أيضا، أن الاتحاد الأوروبي لن يتسامح

مع المزيد من الانقلابات في غينيا - بيساو، مشيراً إلى وجوب احترام النظام الدستوري.

في هذه الأثناء، نُشرت عناصر من بعثة الجماعة ضمن قوة بيساو في الميناء والمطار وجميع الوزارات في بيساو، فيما عدا وزارتي الدفاع والداخلية، وذلك في إطار تكليفها بتأمين مؤسسات الدولة. وعُلّقت عملية نشر عناصر أخرى من القوة في الجمعية الوطنية، في ٥ تموز/يوليه، على إثر اعتراض أعضاء الحزب الأفريقي، بحجة أن وجود أفراد مسلحين في البرلمان أمر مخالف للقواعد البرلمانية.

ما برحت الهشاشة تسم الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في البلد. وفي حين عادت معظم الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها، تشير التقارير إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي، وقد روجعت المؤشرات تخفيضاً. كما أثّر عدم وجود دعم من شركاء غينيا بيساو التقليديين، مثل البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والجماعة البرتغالية وصندوق النقد الدولي على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ووفقا لرئيس جمعية المزارعين في غينيا - بيساو، سينخفض إنتاج الكاشو من ٢٠٠ ألف طن في عام ٢٠١١ إلى نحو ١٠٠ ألف طن هذا العام نتيجةً لانقلاب ١٢ نيسان/أبريل.

والمقلق بشكل خاص عندما يعتبر المرء أن نسبة انتاج الكاشيو تبلغ ٩٠ في المائة من دخل البلد، وأن القطاع يوظف قرابة ٨٠ في المائة من القوى العاملة، وفقا للمصادر الرسمية.

وأفادت السلطات الانتقالية عن موجة من الأنشطة الإجرامية في بيساو، ونسبت ذلك للافتقار إلى الموارد الشرطية. كما كانت هناك تقارير موثوق بها تفيد بأنه منذ ١٢ نيسان/أبريل، ازدادت أنشطة الاتجار بالمخدرات في البلد.

ووفقا للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، واصل الأمين العام الانخراط بنشاط مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الدولية دعما للجهود الرامية إلى كفالة استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو. وفي بيساو، عقد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو اجتماعات منتظمة مع الشركاء الدوليين لمناقشة التحديات التي تواجه غينيا - بيساو، وتحديد الطريق إلى الأمام نحو التوصل إلى نهج مشترك للعملية الانتقالية. ومع ذلك، لا يزال يتعين على جميع الجهود الرامية إلى تنسيق مواقف الشركاء الدوليين أن تسفر عن نتائج مرجوة.

لقد أجريت شخصيا مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيون، والنقابات، وجماعات الشباب والنساء، فضلا عن رابطات الأعمال التجارية، بشأن الحاجة إلى الدخول في حوار شامل يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية الانتقالية. واكدت جميع المجموعات التي تم التشاور معها على حاجة شعب غينيا - بيساو وقيادة البلد الى الدخول في حوار شامل وصريح بهدف الاتفاق على التحديات الرئيسية التي تواجه البلد، وكذلك على الحلول القصيرة والمتوسطة والبعيدة الامد. وتناولت لقاءاتي أيضا مع أصحاب المصلحة الوطنيين حاجة شعب غينيا - بيساو الى التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل المتكررة في البلد.

وفي الأسابيع المقبلة، سوف يستمر مكتب الأمم المتحدة في افساح المجال أمام الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية للعمل معا بغية الاتفاق على الشروط اللازمة للمضي قدما بالعملية الانتقالية. ومن المهم، مع ذلك، أن تعمد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الى التغلب على الخلافات السائدة بينهما والاتفاق على موقف

مشـترك. وسيساعد ذلك على إرسـاء الأسس لإجراء حوار أكثر وضوحاً وشمولا في مـا بين أصحاب المصلحة الوطنيين، الذين يراقبوننا. وهناك مجال لكل شـخص أن يكون مفيداً في غينيا - بيسـاو، والسـكان يحتاجون الينا جميعا الآن أكثر من أي وقت مضى.

وبالنسـبة الى المستقبل، سيكون من المهم كفالة ان يعمل معا جميع الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني في غينيا - بيساو تحقيقا لتشـكيل حكومة شـاملة حقاً من أجـل ضمان انتقال توافقـي كما دعـت اليه الجماعة الاقتصاديـة في بيانها المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه، كخطوة نحو اسـتعادة النظام الدستوري. بالإضافـة إلى ذلك، يجب أن تعمل الجهات الفاعلة السياسـية الوطنيـة على إنهاء الجمـود الحاصل في البرلمـان إذا كان لهذه المؤسسة أن تعمل خلال الفترة الانتقالية.

وتنفيـذ الإصلاحات في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ومكافحـة الإفـلات من العقـاب، والاتجـار بالمخدرات هي تحديـات رئيسـية تواجـه غينيـا - بيسـاو في هـذا المنعطف الحـرج. ويجب اتخـاذ إجراءات ملموسـة لمكافحـة الإفلات من العقاب وكفالة تقديم المسـؤولين عـن الاغتيالات لدوافع سياسـية والجرائـم الخطيرة الاخـرى، مثل الأنشـطة المتزايدة المتصلـة بالإتجار بالمخدرات غير المشـروعة والإخلال بالنظام الدستوري، الى العدالة في نهاية المطاف، بعد أن تأخر ذلك.

وكما ذكر الأمين العام في التقرير المعروض على المجلس، فإن الأمم المتحدة على استعداد لاستكشاف الخيارات الممكنة بغية تيسير ودعم التحقيقات والملاحقات القضائية للمسؤولين عـن الاغتيـالات التي حصلـت في عـام ٢٠٠٩، والأحداث العسـكرية التي وقعت في ١ نيسـان/أبريل ٢٠١٠، والحادث الـذي وقع في ٢٦ كانون الاول/ديسـمبر ٢٠١١، وحوادث القتل في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢، فضـلا عن أنشـطة الاتجـار بالمخـدرات والإخلال بالنظام الدستوري.

وأكـرر مناشـدة الأمين العـام لمجلس الأمـن أن يبعث الرسـالة الصحيحة إلى زعمـاء غينيا - بيسـاو ومفادها انهم يجـب أن يضعـوا قبل كل شـيء البلد ومصالح شـعبه، الذي تزداد ظروف معيشته سوءا منذ الانقلاب. وفي الواقع، شعب غينيا - بيسـاو وحده يتحمل المسـؤولية عن صياغة مستقبل بلده، ولكن يجب كذلك على الشـركاء الإقليميين والشركاء في القارة والشركاء الدوليين التوصل إلى موقف مشترك حول أفضل السبل لمسـاعدة البلد في التحرك نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري. الوقت مسألة هامة، ويجب أن نتخذ مزيدا من الخطوات الملموسة إذا كنا نريد تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسـبانية): أشكر السـيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة ريبيرو فيوتي.

السيدة ريبيرو فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سـيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى دعوتي لإطلاع مجلس الأمن على المعلومات بصفتي رئيسـة تشـكيلة لجنة بناء السلام المعنية بغينيا - بيساو.

أرحب بالممثـل الدائم لموزامبيق، بصفته رئيسـا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، السـفير أنطونيو غومندي؛ والممثل الدائـم لكوت ديفـوار، نيابة عن رئيس الجماعـة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السفير يوسوفو بامبا؛ والممثل الدائم لغينيا - بيساو، السـفير خواو سواريس دا غاما. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السـيد جوزيـف موتابوبا، على إحاطته الاعلاميـة وعمله القيم كرئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

منــذ الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيســان/أبريل، تســعى تشــكيلة لجنة بناء الســلام المعنية بغينيا - بيســاو جاهدة إلى تسهيل الحوار في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء الدوليين لغينيا - بيســاو، وبخاصة الجماعــة الاقتصادية لدول غــرب افريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تمكينا لتضافر جهود المجتمع الدولي في التصدي للوضع القائم في البلد. ولقد جرت عدة اجتماعات تنســيقية. وعلى الرغم من أن المجتمع الــدولي أظهر وحــدة الهدف - اســتعادة النظام الدســتوري وعــودة الاســتقرار إلى غينيا - بيســاو - لا نــزال تفتقر إلى استراتيجية مشــتركة لتحقيق تلك الأهداف. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا إذا تكلم الشــركاء الدوليون لغينيا - بيساو بصــوت واحد، مما يؤكد أن المجتمع الدولي ســيعمل بطريقة متماســكة ومنسقة في ســبيل التوصل إلى حل شامل ومستدام للأزمة الحالية.

وبعد انقضاء أربعة شهور تقريبا منذ الانقلاب العسكري، لا يزال يتعين اســتعادة النظام الدســتوري، والحالة الإنســانية والاقتصاديــة آخذة في التدهور علــى أرض الواقع، كما سمعنا للتــو من الإحاطة الاعلامية للســيد موتابوبا. وخروج العملية الانتخابية عن مســارها قد قلص ثقــة المجتمع الدولي والدعم المقــدم من المانحين الى البلد، مما يهدد بالقضاء على المكاســب الاجتماعية والاقتصادية التي حققها الاســتقرار لغينيا - بيساو بشــق الانفــس في الماضــي القريب، ولا ســيما بخصوص بناء المؤسسات، والانتعاش الاقتصادي، والإدارة المالية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

والترتيــب الحالي للمرحلة الانتقالية في غينيا - بيســاو لم يقبله أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيســيون، وما زال لا يفي بمتطلبات الشــرعية وفقا للعديد من الشــركاء الدوليين للبلد. فهو لا يفضي إلى الاستقرار أو إلى الحل السياسي الدائم، لأنه يســتبعد القوة السياســية الرئيســية في غينيا-بيساو. والترتيب الانتقــالي الحــالي يدعو أيضا إلى الشــك في قــدرة البلد على مواصلة الجهود المتعلقة بأكثر أولوياته إلحاحا لبناء السلام، مثل إصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإفلات من العقاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لا سيما الاتجار بالمخدرات.

وينبغي أن تتحقق اســتعادة النظام الدستوري في غينيا - بيســاو من خلال الحوار والمفاوضات، بمشــاركة جميع القوى السياســية في البلد. فينبغي أن تســعى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لــدول غرب أفريقيا، وجماعة البلــدان الناطقــة بالبرتغاليــة، والاتحــاد الأوروبي إلى التقارب في وجهــات النظــر، وأن يعمل بعضها مع بعــض على تعزيز الإجراءات من أجل دعم هذه العملية.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ننظر في عقد اجتماع رفيع المســتوى بشأن غينيا - بيساو، يدعو اليه الأمين العام، بهدف صياغة اســتراتيجية مشــتركة للتوصل إلى حل دائم ومســتقر للأزمة الراهنة في غينيا - بيســاو. وســيتطلب هذا الاجتماع الإعداد الكافي من أجل تحقيق نتائج ذات مغزى. والتشــكيلة على استعداد للمساهمة في هذه المبادرة.

الرئيس (تكلم بالإســبانية): أشــكر السيدة ريبيرو فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بامبا.

الســيد بامبا (تكلــم بالإنكليزية): أتلو هذا البيان باســم رئيس هيئة رؤســاء الدول والحكومــات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أودّ في البداية أن أرحّب بالسفير جوزيف موتابوبا، الممثل الخــاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمــم المتحدة المتكامل لبناء الســلام في غينيا - بيساو، وأن أُهنّئه على عرضه الوافي. كما أودّ أن أرحّب بالسفير أنطونيو غوميندي وأن أهنّئه على تولّيه رئاســة جماعة البلــدان الناطقة بالبرتغاليــة. كما أودّ أن

أشكر صديقي وزميلتي العزيزة السفيرة فيوتي على مساعيها لبلوغ حلٍّ دائم في غينيا - بيساو. وأخيراً وليس آخراً، أرحّب بصديقي السفير دا غاما، ممثل غينيا - بيساو، الذي يضمّ جهوده إلى جهودنا لإيجاد حلٍ للأزمة القائمة هناك.

إنّ العملية الانتقالية في غينيا - بيساو تجري إعاقتها من جانب الفصيل المؤيد لكارلوس غوميز جونيور، والتابع للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بمساندة ومساعدة فعَّالَتَين من داعميه الخارجيين. وعلى الرغم من عدة مبادرات دبلوماسية اتُّخذت لتقويض العملية من جانب داعمي الفصيل في المنتديات الدولية، فقد احتفظت الحكومة الانتقالية، التي تضمّ أعضاء آخرين في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بتركيزها على الوصول إلى ذلك الفصيل نفسه في إطار الحزب، لتحقيق الشمولية والتوافق اللذين دعا إليهما القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، والبيانات الختامية لمؤتمرات قمم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار وياموسوكرو، فضلاً عن قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

إنّ السكان في غينيا - بيساو يشهدون جواً جديداً من السلام والأمن والاستقرار السياسي يسود البلد، بدل الفوضى والاضطراب مؤخراً، على الرغم من المعلومات الخاطئة التي تروّجها بعض الوسائط الإعلامية. والحوار جارٍ بين فصيل كارلوس غوميز جونيور، التابع للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، والحكومة الانتقالية. وكذلك الجهود المبذولة لضمان سير العمل الطبيعي للجمعية الوطنية، المتوقع لها أن تصبح حقيقة قريباً.

وقد جرت هذه التطورات نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلها مكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشجيع الحوار بين الزعماء الرئيسيين. وتجدر الملاحظة أنّ أعضاء الحكومة الانتقالية، ولا سيّما الرئيس الانتقالي نفسه، ورئيس الوزراء ووزير الدفاع - وكلهم أعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ظلوا ناشطين في تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة في البلاد. وفي هذا الصدد، من الضروري للمجتمع الدولي ألاّ يُسرِّع القرارات، بل أن يترك لأصحاب المصلحة الداخليين مجالاً لكي يتحاوروا فيما بينهم، في إطار القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، والبيانين الختاميين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار وياموسوكرو، لتجاوز أية صعوبات يواجهونها في التقدم في العملية الانتقالية.

إنّ مكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو، بالامتثال للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، يسّر عقْد اجتماعات نصف شهرية مع شركاء البلد في التنمية، في مبنى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ولكن من المؤسف أنّ بعض البلدان تُصرّ على رفضها الاعتراف بالحكومة الانتقالية والتعامل معها، انطلاقاً من سياسة وطنية. ومن المؤسف أيضاً أن الفصيل المتشدِّد التابع للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وشخصيات دولية أخرى يواصلون دعم فصيل كارلوس غوميز جونيور ضد الحكومة الانتقالية في مثل تلك الاجتماعات، ويُصرّون على الطلب المستحيل بإعادة تنصيب الحكومة المخلوعة.

وفي هذا الصدد، تأسف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأنّ جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية دعت السيد ريموندو بيريرا وكارلوس غوميز جونيور إلى مؤتمر القمة الذي عقدته في مابوتو، في ٢٠ تموز/يوليه، بصفتهما ممثّلَين رسميين لحكومة غينيا - بيساو. وتعزيزاً من تلك الجماعة لهدفها، رفضت أيضاً المشاركة في منتدىً انتدب فيه الشركاء الدوليون أنفسهم الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس لجنة للترتيب بينهم وبين الحكومة، بمثابة منبر لإشراك الأخيرة في مناقشات صريحة وهادفة بشأن مسائل تعني جميع الشركاء. والاجتماع الافتتاحي، الذي عُقد في ١٢ تموز/يوليه وأُعلِن

مفتوحــاً من جانب رئيس الوزراء، لم يحضره ســوى ســفراء الــدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لــدول غرب أفريقيا، وممثل الاتحــاد الأفريقي وحفنة من الشــركاء الآخرين، بينهم ممثل البنك الدولي. ومع ذلك، ســيواصل المنتدى الانعقاد مرة كل أسبوعين بين الشركاء الراغبين وقيادة الحكومة الانتقالية، للمســاعدة في إبقائها مُركّزة على تنفيذ البرامج ذات الأولوية للمرحلة الانتقالية.

والمهــام ذات الأولويــة المُلحّــة حالياً هــي التالية: صون الســلم والأمــن والاســتقرار في البلــد، والتســجيل الحيــوي للناخبين المؤهلين وأنشــطة أخرى لازمة للتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية مع نهاية المرحلة الانتقالية، وأنشطة التنمية الاجتماعيــة والاقتصاديــة، وبرنامج إصــلاح قطاعَي الدفاع والأمــن. والآن بالــذات، هناك عناصر من وحدات الشــرطة المشــكّلة، التابعة لقــوة بعثة الجماعــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيــا في غينيــا - بيســاو، تنفّذ دوريات مشــتركة منتظمة في بيســاو ليلاً، مــع نظرائهــا الغينيين لتأمين الســلام. وبقي الأفراد العســكريون ملا زمين لثكناهم، و لم يشاركوا في تلك الدوريات الليلية. ونُشِرت أيضاً وحدات الشرطة المشكّلة إلى جانب نظرائها المحليين، لحماية وزارات حكومية ومؤسسات عامة ومنشآت مختارة.

وفي مــا يتعلــق بالانتخابــات، وجِــدت أصلاً الأســس القانونية للتســجيل الحيوي وتعليم الحــدود للفئات الانتخابية المســتهدَفه. لــذا، لن تكون هنــاك حاجة إلى تشــريع جديد لمواصلــة العملية لتغطية المناطق الثلاث الباقية- منطقة بيســاو المتمتعة بالحكم الذاتي، وكاشــيو وبيومبو. وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة الانتخابية الوطنية للانتخابات الرئاسية أكملت تعليم الحدود لســتٍ من مناطق البلد التسع في آذار/مارس ٢٠١٢. والجماعــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيــا تعمل بجدّ لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية، وربما الانتخابات التشريعية أيضاً، أثناء الفترة الانتقالية.

وعلى صعيد برنامج إصلاح قطاعَي الدفاع والأمن، ستقوم الجماعــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قريباً بإعادة تنشــيط المناقشــات مع حكومة غينيا - بيساو في أبوجا، بشأن مذكرة التفاهــم المتعلقــة بتنفيذ ذلك البرنامج. وتعتــزم الجماعة أيضاً اســتعراض وثيقة خريطة الطريــق، لإعطاء الأولوية للتطورات والاحتياجات الجديدة، بما فيها المشاريع السريعة الأثر.

وكلّمــا زاد التســاوق في إطــار المجتمع الدولي بشــأن المســائل الهيكلية، يصبح تنفيذ المبادرات المُلحّة أســرع وأكثر فعالية، بما يشــمل برنامج إصلاح القطــاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والتحقيقات في الأعمال السابقة التي أفلتت من العقاب، والتي ينبغي القيام بها جميعاً. وانسجاماً مع القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ومقــررات مجلــس الســلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب آفريقيا بجدّ للاتفاق على موعد جديد مع جميع الشركاء المعنيين، ولا ســيما جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لعقْد الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، المُرتقَب في أيلول/ سبتمبر، على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وعلى أيــة حال، تبقى الجماعــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أهبة الاستعداد للقيام بزيارة إلى لشبونة، البرتغال، مــتى وافقت على ذلك جماعة البلــدان الناطقة بالبرتغالية لعقد اجتمــاع بهدف إجراء مناقشــات مفتوحــة وصريحة، وتمكين المجتمع الدولي من التكلُّم بصوت واحد.

الرئيــس (تكلم بالإســبانية): أعطي الكلمــة الآن لممثل موزامبيق الذي ســيتكلم بصفته رئيسا لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني توجيهكم الدعوة إلي بصفتي رئيسا لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية للمشاركة في هذه الجلسة المكرسة للحالة في غينيا - بيساو. أود أن اشكر السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو؛ والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والسفير يوسوفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على احاطاتهم الإعلامية اليوم.

إن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تتابع بقلق عميق الحالة الداخلية في غينيا - بيساو منذ الانقلاب الذي حدث في ١٢ نيسان/ابريل والذي عطل التقدم الذي أحرزه البلد نحو توطيد أركان الديمقراطية والتطبيع السياسي والمؤسسي. ولا يزال المناخ السياسي الداخلي هشا جدا، ويرتب أثارا خطيرة على السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والحالة الإنسانية. ولعكس مسار هذا السيناريو تؤيد جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية التنفيذ الكامل للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المتخذ في ١٨ أيار/مايو والذي يهدف إلى استعادة النظام الدستوري واستئناف العملية الديمقراطية التي عطلها الانقلاب.

أود أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن الى أنه جرت بالكامل مناقشة الحالة السائدة في غينيا - بيساو في مؤتمر القمة التاسع لرؤسا دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية الذي انعقد في مابوتو بموزامبيق في ٢٠ تموز/يوليه. وقد بلغ المؤتمر ذروته باعتماد إعلان بشأن غينيا - بيساو كرر فيه رؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية النداء لإعادة توطيد النظام الدستوري على النحو الكامل، واستعادة صلاحيات وسلطات الهيئات الشرعية للحكم، بمن فيها الرئيس المؤقت للجمهورية ورئيس الوزراء.

وكما يبرز الإعلان تعتبر الجماعة أن من الجوهري تعزيز التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين تحت إشراف الأمم المتحدة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بغية إقامة شراكة يمكن أن تسهم بفعالية في استقرار غينيا - بيساو.

وفي تلك العملية، تشجع الجماعة على متابعة إصلاح قطاعي الدفاع والأمن وتعزيز الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات ليكون عنصرا أساسيا في استراتيجية استقرار فعالة ومستدامة لغينيا - بيساو. وتماشيا مع تلك الجهود، نناشد المجتمع الدولي عقد اجتماع رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة بغية وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ترمي إلى استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

أود أن اختتم ملاحظاتي بالتشديد على تضامنا مع شعب غينيا - بيساو والتأكيد مجددا على الالتزام الكامل للرئاسة الموزمبيقية للجماعة واستعدادها للعمل بصورة وثيقة مع الشركاء المعنيين لايجاد حل دائم للأزمة في غينيا - بيساو.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن في نيتي أن أتكلم في هذه الجلسة، وكالمعتاد، سوف أُبقي ملاحظاتي لمشاوراتنا التي ستُجرى فيما بعد. ولكن يتعين علي أن أقول أنه ينبغي لي أن أبدد أي انطباع خاطئ، أي أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، والذي نعرف جميعا أنه حزب الأغلبية في غينيا - بيساو، وجزء من الحكومة. وهو ليس جزءا من الحكومة الانتقالية. والسادة الذين ذُكرت أسماؤهم ليس لديهم أي اتصال مع الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر منذ وقت طويل، كما أوضح البيان اللاحق الذي أصدرته السلطة الشرعية للحزب.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالأولى وهي أن ما يُدعى بفصيل كارلوس غوميز جونيور التابع للحزب الأفريقي لتحقيق

استقلال غينيا والرأس الأخضر لا يمثل ثلثي أعضاء البرلمان في غينيا – بيساو. أعتقد أن تسميته بالفصيل خيار غير لائق ما لم يتعذر إيجاد وصف آخر.

أما ملاحظتي الثالثة، والتي سأختتم بها كلمتي، فهي أن الشركاء الدوليين قد احجموا عن التعاون مع السلطات الشرعية. ولكني أود أن أؤكد للمجلس أن تلك المؤسسات الدولية التي لم تحجم عن التعاون مع الذين كانوا وراء الانقلاب سوف تواصل تعاونها. وذلك يعني عدم التعاون حتى يتم انتقال سياسي موثوق.

وأخيرا، فيما يتعلق بما وُصف بالعودة إلى الحياة الطبيعية في غينيا – بيساو، سأشير فقط إلى ما قاله السيد موتابوبا عن زيادة النشاط الاجرامي والاتجار بالمخدرات. اعتذر على التدخل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.